مرسوم اتحادي رقم (65) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السنغال

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السنغال، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 14 أكتوبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتاريخ: 23 / شوال / 1443هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022م

اتفاقية

تسليم المجرمين

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية السنغال

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السنغال ويشار إليهما فيما يلي "بالطرفين "

رغبة في تعزيز تعاون قضائي فعال بين بلديهما بقصد منع الجريمة على أسس من الاحترام للسيادة، المساواة والمصلحة المتبادلة.

أخذا بعين الاعتبار أن هذا الغرض يجوز أن يتحقق بإبرام اتفاقية ثنائية تنشئ عملا مشتركا في مسائل التسليم.

اتفقا على ما يأتي:

المادة 1

الالتزام بالتسليم

يتعهد كل طرف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وبناء على طلب الطرف الطالب أن يسلم الطرف الآخر أي شخص في أراضيه يكون مطلوبا بواسطة الطرف الطالب بغرض اتخاذ إجراءات جنائية أو تنفيذ عقوبة قضائية نهائية أو أي تدبير آخر مقيد للحرية الشخصية صادر ضد ذلك الشخص.

المادة 2

الجرائم القابلة للتسليم

1. لأغراض هذه الاتفاقية يمنح التسليم إذا: -

أ. طلب التسليم لتنفيذ إجراءات جنائية وأن الجريمة معاقب عليها وفقا لقوانين كلا الطرفين بالسجن لسنة (1) واحدة على الأقل.

ب. طلب التسليم لتنفيذ عقوبة نهائية بالسجن أو أي تدبير مقيد للحرية الشخصية عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين الطرفين عند تقديم الطلب وأن مدة العقوبة والتدبير المقيد للحرية المتبقي قضاؤهما ستة (6) أشهر على الأقل.

2. لتقرير ما إذا كان التقيد بالبند 1 من هذه المادة، أن الفعل يشكل جريمة وفقا لقوانين الطرفين ولا يهم ما إذا كانت قوانين كلا الطرفين تصنف الفعل ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تسميها بذات المصطلح.

3. بالنسبة للجرائم ذات الصلة بالضرائب والرسوم الجمركية وتبادل النقد الأجنبي، لا يرفض التسليم فقط بسبب أن قوانين الطرف المطلوب إليه لا تفرض ذات النوع من الضرائب أو الرسوم أو لا تتضمن ذات النوع من الأحكام فيما يتعلق بالضرائب أو الرسوم أو الجمارك وتبادل النقد الأجنبي كما هو الحال في قوانين الطرف الطالب.

4. يمنح التسليم أيضا إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت خارج أراضي الطرف الطالب شريطة أن قوانين الطرف المطلوب اليه تسمح بالمقاضاة عن الجريمة ذات الطبيعة المماثلة المرتكبة خارج أراضيه.

5. إذا تعلق طلب التسليم بجريمة أو أكثر يشكل كل منها جريمة وفقا لقوانين الطرفين شريطة أن واحدة منها تف بالشروط المنصوص عليها في البندين 1 و2 من هذه المادة فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن جميع هذه الجرائم.

المادة 3

أسباب إلزامية للرفض

لا يمنح التسليم إذا: -

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية: -

1. بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلته.
2. بالنسبة لـــجمهورية السنغال الاعتداء على الرئيس أو رئيس الحكومة أو أي عضو في عائلتيهما.
3. الجرائم الارهابية.
4. أي جريمة أخرى لا تعد كجريمة سياسية بموجب اتفاقية دولية, معاهدة أو اتفاق يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

ب. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباباً جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب بسبب العرق أو الجنس أو الديانة أو الحالة الاجتماعية أو الجنسية أو المعتقدات السياسية أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر لأي من تلك الأسباب في إجراءات جنائية.

ج. كان الطرف الطالب يعاقب على الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بعقوبة تحظرها قوانين الطرف المطلوب إليه.

د. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها كذلك بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه , على الطرف المطلوب إليه رفض منح التسليم مالم توقع عقوبة الاعدام على الشخص المطلوب, أو إذا وقعت يتعهد الطرف الطالب بعدم تنفيذها. إذا قبل الطرف المطلوب إليه بموجب شروط هذا البند فعليه التقيد بتلك الشروط.

ه. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباباً جوهرية تدعو للاعتقاد أن الشخص المطلوب قد تعرض أو قد يتعرض لدى الطرف الطالب للتعذيب أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو حاطه بالكرامة لإجراءات لا تكفل احترام حقوق الدفاع الأساسية.

و. صدر حكم الطرف الطالب غيابيا وأن الشخص المدان لم يخطر على نحو كاف بالمحاكمة أو لم تتاح له الفرصة بترتيب دفاعه/دفاعها ولم تتاح له الفرصة لإعادة المحاكمة في حضوره/حضورها.

ز. تمت محاكمة الشخص المطلوب من قبل وصدر ضده حكم نهائي بواسطة السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ح. تقادمت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم وانقضت العقوبة نتيجة للتقادم وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

ط. شكلت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية حصرياً بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.

ك. منح الشخص المطلوب حق اللجوء السياسي لدى الطرف المطلوب إليه.

ل. كان من رأي الطرف المطلوب إليه أن من شأن منح التسليم المساس بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح ضرورية أخرى للطرف المطلوب إليه أو نشوء ظروف تتعارض مع المبادئ الأساسية لقانونها الوطني.

المادة 4

أسباب اختيارية للرفض

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات التالية إذا: -

أ) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم خاضعة لاختصاص الطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني, وأن الشخص المطلوب قد تم مقاضاته أو سيقاضى بواسطة السلطات المختصة لدى ذلك الطرف عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ب) أخذ الطرف المطلوب إليه في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب في الاعتبار وأن من شأن ذلك ما يتعارض مع اعتبارات إنسانية بالنظر إلى السن والحالة الصحية.

المادة 5

تسليم المواطنين

1. لكل طرف الحق في تسليم مواطنيه للطرف الآخر وفقا لقانونه الوطني.
2. في حالة رفض تسليم مواطن، على الطرف المطلوب إليه إحالة الدعوى إلى سلطاته المختصة لاتخاذ الإجراءات الجنائية بموجب قانونه الوطني بناءاً على طلب الطرف الطالب. ولهذا الغرض على الطرف الطالب موافاة الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى. وإفادة الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن بناء على طلبه.

المادة 6

السلطة المركزية

1. السلطات المركزية هي:

أ) بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.

ب) بالنسبة لجمهورية السنغال هي وزارة العدل.

2. في حال تغير أي طرف سلطته المركزية، عليه إخطار الطرف الآخر خطيا بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.
3. لغرض هذه الاتفاقية في الحالات العاجلة تتواصل السلطتان المركزيتان للطرفين عبر القنوات الدبلوماسية أو في مباشرة الحالات العاجلة.

المادة 7

تقديم طلب التسليم

1. يكون طلب التسليم خطيا ويرسل من السلطة المركزية لأي طرف الى السلطة المركزية للطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية ويشتمل على المستندات والمعلومات:-

أ) أسم السلطة الطالبة.

ب) الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه، تفاصيل جنسيته/جنسيتها مكان سكنه أو موقعه ووصفه إذا كان ذلك متاحا، هيئته/هيئتها، صور فوتوغرافية، بصمات الاصابع وأي تفاصيل أخرى تمكن من التحري عن هوية ذلك الشخص.

ج) بيان بوقائع الدعوى كأساس لتسليم ذلك الشخص وتحديد على نحو أكثر دقه زمان ومكان الفعل المعاقب عليه جنائيا وبيان بوصف الجريمة.

د) نسخة مصدقة عن نص أو نصوص أي أحكام لأي قانون يصنف الافعال المرتكبة كجرائم ويشتمل على معلومات عن أي عقوبات منصوص عليها لارتكابها.

ه) نسخة مصدقة عن نص أي أحكام في قانون متعلق بمدة التقادم.

و) نسخة عن أمر القبض الصادر عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب في حالة طلب التسليم للمقاضاة.

ز) نسخة عن الحكم وامر تنفيذ العقوبة بما في ذلك العقوبة الموقعة وما تبقى منها لقضائها.

2. إذا كان طلب التسليم لتنفيذ حكم صدر غيابيا لدى الطرف الطالب، يضمن الطرف الطالب الحق في إعادة المحاكمة وفقا للتشريع النافذ.

3. تحرر أي مستندات لأغراض هذه الاتفاقية بلغة الطرف الطالب وترفق بترجمة الى لغة الطرف المطلوب إليه أو باللغة الانجليزية.

4. لا يلزم طلبات التسليم وجميع المستندات المرفقة وأي مستندات قدمت استجابة لذلك الطلب والمختومة بواسطة السلطة المركزية المختصة للطرف المرسل بما في ذلك الترجمة من أي تصديق أو توثيق على أي نحو كان.

المادة 8

معلومات إضافية

1. إذا كانت المعلومات المقدمة من الطرف الطالب دعما لطلب التسليم غير كافية لتمكين الطرف المطلوب إليه من اتخاذ قرار وفقا لهذه الاتفاقية, فيجوز للطرف الاخير طلب معلومات إضافية ضرورية تقدم خلال خمسة وأربعون (45) يوما.

2. في حالة العجز عن تقديم المعلومات الإضافية خلال المدى الزمني المشار اليه في البند 1 من هذه المادة يعد ذلك بمثابة التخلي عن طلب التسليم ومع ذلك لا يمنع ذلك الطرف الطالب من تقديم طلب جديد لتسليم نفس الشخص عن ذات الجريمة.

المادة 9

القرار

1. على الطرف المطلوب إليه التقرير في طلب التسليم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانونه الوطني. وإخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره.
2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كليا أو جزئيا فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة 10

مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يقاضى الشخص المطلوب وفقا لهذه الاتفاقية، يحاكم أو يوقف لغرض تنفيذ عقوبة لدى الطرف الطالب أو يتعرض لإجراء مقيد لحريته الشخصية عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه مختلفة عن تلك التي منح من أجلها التسليم ما لم:

أ) يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب ثم عاد إليها طواعية.

ب) يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب خلال خمسة وأربعون (45) يوما بعد أن أتيحت له الفرصة في ذلك. ومع ذلك لا تعد تلك الفترة الزمنية التي يعجز فيها الشخص المذكور عن مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته / إرادتها من تلك المدة المحددة.

ج) يجوز للطرف المطلوب إليه بناء على طلب محدد من الطرف الطالب السماح بمقاضاة الشخص المطلوب تسليمه او تنفيذ عقوبة ضده/ ضدها عن جريمة مختلفة عن تلك المطلوب من اجلها التسليم او تدابير مقيدة اخرى، وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية في هذا الشأن.

1) يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب إلى الطرف الطالب إرسال المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 7.

2) يجوز توقيف الشخص المسلم بواسطة الطرف الطالب انتظاراً للقرار بشأن الطلب المقدم لمدة أقصاها ستون (60) يوماً بعد إرسال طلب التسليم، بشرط أن يكون ذلك مسموحاً به من الطرف الطالب.

2. باستثناء ما هو منصوص عليه في البند (ج) أعلاه يجوز للطرف الطالب اتخاذ أي تدبير بموجب قوانينه لقطع مدة التقادم.
3. إذا تعدل التصنيف القانوني للجريمة محل الاتهام أثناء الإجراءات, يجوز مقاضاة الشخص المسلم ومحاكمته عن الجريمة المختلف تسميتها شريطة أن يكون التسليم مسموحا به أيضا بموجب هذه الاتفاقية عن هذه الجريمة الجديدة.

المادة 11

إعادة التسليم إلى طرف ثالث

باستثناء الحالات المنصوص عليه في البند 1، الفقرتين (أ) و (ب) من المادة 10 لا يجوز للطرف الطالب التسليم إلى طرف ثالث دون موافقة الطرف المطلوب إليه، الشخص الذي تم تسليمه على طلب طرف ثالث عن الجرائم المرتكبة قبل التسليم. يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 7 .

المادة 12

القبض الاحتياطي

1. في حال الاستعجال يجوز للطرف الطالب أن يطلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب تسليمه عند تقديم طلب التسليم, يكون طلب القبض الاحتياطي خطيا عبر السلطات المركزية المعينة وفقا للمادة 6 من هذه الاتفاقية أو عن طريق منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) أو قنوات أخرى يتفق عليها الطرفان.
2. يشتمل طلب القبض الاحتياطي على المعلومات المبينة في المادة 7 البند 1 في هذه الاتفاقية والإشارة إلى الرغبة في تقديم طلب رسمي بالتسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية وفقا للمادة 8.
3. بمجرد استلام طلب القبض الاحتياطي على الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان توقيف الشخص المطلوب وإخطار الطرف الطالب - من غير إبطاء- بنتيجة طلبه.

4. ينهى القبض الاحتياطي خلال ستون (60) يوما بعد القبض على الشخص المطلوب. إذا لم تستلم السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب اليه طلبا رسميا بالتسليم.
5. لا يخل انهاء القبض الاحتياطي وفقا للبند 4 من هذه المادة عن تسليم الشخص المطلوب إذا استلم لاحقا الطرف المطلوب إليه طلبا رسميا بالتسليم وفقا للشروط والقيود في هذه الاتفاقية.

المادة 13

تداخل الطلبات

إذا استلم الطرف المطلوب إليه من الطرف الطالب ودولة واحدة أو أكثر طلبات تسليم لنفس الشخص عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي دولة يسلم أخذاً بالاعتبار جميع الظروف ذات صلة وبخاصة: -

أ) ما إذا كانت الطلبات قد قدمت وفقا لاتفاقية.
ب) خطورة الجرائم المختلفة.
ج) مكان وزمان ارتكاب الجريمة.
د) جنسية والمكان الاعتيادي لإقامة الشخص المطلوب.
ه) التواريخ المعنية بتقديم الطلبات.

المادة 14

تسليم الشخص

1. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم, يتفق الطرفان -من غير إبطاء- على زمان ومكان وأي مسائل أخرى ذات صلة متعلقة بتسليم الشخص المطلوب, يجب كذلك إخطار الطرف الطالب بالمدى الزمني الذي قضاه الشخص المطلوب موقوفا لأغراض التسليم.
2. يكون المدى الزمني لتسليم الشخص المطلوب ثلاثون (30) يوما من تاريخ إخطار الطرف الطالب بأن التسليم قد منح.
3. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب تسليمه خلال المدى الزمني المبين في البند 2 من هذه المادة فعلى الطرف المطلوب إليه الإفراج عن الشخص المطلوب - من غير إبطاء - ويجوز له رفض طلب جديد بالتسليم مقدم من الطرف الطالب للشخص عن ذات الجريمة باستثناء ما هو منصوص عليه في البند 4 من هذه المادة.

4. إذا عجز أي طرف عن تسلم أو تسليم الشخص المطلوب تسليمه خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته فعلى الطرف المعني إخطار الطرف الآخر وعليهما الاتفاق معا على تاريخ جديد للتسليم وتطبيق الأحكام المشار إليها في البند 3 من هذه المادة.
5. إذا فر الشخص المطلوب تسليمه إلى الطرف المطلوب إليه قبل إكمال الإجراءات الجنائية أو قضاء المحكومية لدى الطرف الطالب, يجوز تسليم ذلك الشخص بناء على طلب تسليم جديد يقدمه الطرف الطالب عن ذات الجريمة. لا حاجة للطرف الطالب لتقديم المستندات المنصوص عليها في المادة 7 من هذه الاتفاقية.
6. تحسب مدة التوقيف حتى ولو كانت إقامة جبرية بين تاريخ القبض وتاريخ التسليم لأغراض التوقيف ما قبل المحاكمة ضمن الإجراءات الجنائية أو العقوبة التي ستوقع في الحالات المنصوص عليها في المادة 2 البند 1.

المادة 15

التسليم المؤجل والمؤقت

1. إذا كان الشخص المطلوب قيد المقاضاة أو يقضي عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم, يجوز للطرف المطلوب إليه بعد أن قرر منح التسليم تأجيل التسليم إلى حين الانتهاء من الإجراءات الجنائية أو إكمال تنفيذ العقوبة. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.
2. ومع ذلك بناء على طلب من الطرف الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني التسليم مؤقتاً للشخص المطلوب إلى الطرف الطالب لأجل تمكينه من تنفيذ الإجراءات الجنائية الجارية ويجوز للطرفين الاتفاق معا على زمان وطريقة التسليم المؤقت, يوقف الشخص المسلم أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه في خلال الوقت المتفق عليه. وتحسب مدة التوقيف لأغراض قضاء العقوبة لدى الطرف المطلوب إليه.
3. بالإضافة إلى الحالة المنصوص عليها في البند 1 من هذه المادة يجوز تأجيل التسليم إذا كان من شأن النقل أن يسبب خطرا على الشخص المنقول في ضوء حالته \ حالتها الصحية أو تفاقم تلك الحالة, لهذه الغاية يكون من الضروري أن يقدم الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب تقريرا طبيا مفصلا من إحدى مؤسساته الصحية العامة.

المادة 16

إجراء مبسط للتسليم

1. إذا وافق الشخص المطلوب تسليمه على التسليم يجوز منح التسليم حصريا على أساس طلب القبض الاحتياطي دون ضرورة إلى تقديم المستندات المشار إليها في المادة 7 من هذه الاتفاقية. ومع ذلك يجوز للطرف المطلوب إليه طلب أي معلومات إضافية يراها ضرورية لمنح التسليم.
2. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب تسليمه صحيحا إذا قدم بمساعدة ومشورة قانونية أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب إليه والتي عليها التزاما بإخطار الشخص المطلوب بحقه / حقها الاستفادة من الإجراء الرسمي للتسليم المكفول في مبدأ تخصيص التسليم وعدم الرجوع عن ذلك الإقرار.
3. يدون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه صحة الشروط التي قام عليها ذلك الإقرار.

المادة 17

ضبط وتسليم الأشياء

1. بناء على طلب الطرف الطالب على الطرف المطلوب إليه تقيدا بقانونه الوطني ضبط الأشياء التي وجدت في أراضيه تحت تصرف الشخص المطلوب, تسلم تلك الأشياء إلى الطرف الطالب عند منح التسليم. لأغراض هذه المادة تكون الأشياء التالية عرضة للضبط والتسليم اللاحق للطرف الطالب:
   أ) الأشياء المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو أي أشياء أخرى أو أدوات يجوز أن تفيد كأدلة.
   ب) الأشياء المحصلة عن الجريمة التي وجدت تحت تصرف الشخص المطلوب أو كشف عنها مؤخرا.
2. تسلم أي من الأشياء المشار إليها في البند (1) من هذه المادة حتى وإن منح التسليم من قبل ولم ينفذ بسبب موت أو اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه بغرض السير في أي إجراءات جنائية لم يفصل فيها بعد, تأجيل تسليم الأشياء المذكورة إلى حين الانتهاء من تلك الإجراءات أو تسليمها مؤقتا شريطة تعهد الطرف الطالب بإعادتها.

4. لا يخل تسليم الأشياء المشار إليها في هذه المادة بأي حقوق شرعية أو مصالح للطرف المطلوب إليه أو الغير. إذا وجدت تلك الحقوق أو المصالح فعلى الطرف الطالب إعادتها "دون مقابل" إلى الطرف المطلوب إليه أو الغير, بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من الإجراءات.

المادة 18

النقل بالعبور

1. يجوز لأي طرف السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه لشخص سلم إلى لطرف أخر بواسطة دولة ثالثة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ما لم تمنع ذلك أسباب تتعلق بالمصلحة العامة.
2. على الطرف طالب النقل بالعبور تقديم لدولة النقل بالعبور عبر السلطات المركزية أو بصفة خاصة في الحالات العاجلة عبر المنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) طلب يشتمل على البيانات الشخصية للشخص المطلوب عبوره وبيان موجز بوقائع الدعوى. ويكون طلب النقل بالعبور مصحوبا بنسخة عن المستند المانح للتسليم.
3. على دولة النقل بالعبور توقيف الشخص المنقول بالعبور أثناء وجود ذلك الشخص في أراضيها.
4. لا يتطلب النقل بالعبور إذنا عند استخدام النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي دولة النقل بالعبور. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الدولة المذكورة، على الطرف طالب النقل بالعبور إخطار دولة النقل بالعبور -من غير إبطاء- وعلى الأخيرة توقيف الشخص المطلوب نقله لثمانية وأربعين 48 ساعة كحد أقصى انتظارا لاستلام طلب النقل بالعبور المنصوص عليه في البند 2 من هذه المادة.

المادة 19

النفقات

1. يتخذ الطرف المطلوب إليه جميع التدابير الضرورية ذات الصلة بالإجراء المتعلق بطلب التسليم وتتحمل النفقات المتصلة بذلك.
2. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه بشأن القبض على الشخص المطلوب وإعاشته أثناء توقيفه إلى حين تسليمه للطرف الطالب فضلا عن النفقات المصاحبة لضبط وحفظ الأشياء المشار إليها في المادة 17.
3. إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تنشأ كنتيجة لطلب التسليم يتشاور الطرفان بالنظر إلى تقرير كيفية الوفاء بهذه النفقات.

4. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة بشأن ترحيل الشخص المسلم وأي أشياء تم ضبطها لدى الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب فضلا عن نفقات النقل بالعبور المشار إليها في المادة 18.

المادة 20

معلومات لاحقة

على الطرف الطالب بناء على طلب من الطرف المطلوب إليه موافاة الطرف المطلوب إليه -من غير إبطاء- بمعلومات حول الإجراءات أو تنفيذ العقوبة الموقعة على الشخص المسلم أو معلومات بشأن تسليم الشخص المذكور إلى طرف ثالث.

المادة 21

التوافق مع الاتفاقيات الأخرى

لا تمنع هذه الاتفاقية الطرفان من التعاون مع بعضهما البعض بشأن التسليم وفقا لاتفاقيات أخرى يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

المادة 22

السرية

1. يوافق الطرفان على الاحتفاظ بالمستندات وأي معلومات استخدمت في إجراء التسليم فضلا عن أي معلومات ذات صلة بالتسليم تم الحصول عليها بعد تسليم الشخص المسلم.
2. يتعهد الطرفان باحترام وحفظ السرية أو سرية المستندات أو أي معلومات استلمت من أو أعطيت للطرف الآخر إذا كان هناك طلبا صريحا للقيام بذلك من الطرف المعني.

المادة 23

تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالتشاور عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 24

التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد تاريخ استلام الاخطار الخطي الاخير من الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية بإكمال جميع الاجراءات الداخلية المطلوبة لسريانها وفقا للقوانين النافذة.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
3. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ إعطاء الإخطار. ومع ذلك فإن الإجراءات التي بدأت من قبل الإخطار تظل محكومة بهذه الاتفاقية حتى انهائها.

إشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية. من نسختين اصليتين باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حال أي اختلاف في التفسير يسرى النص الانجليزي.

حررت في أبوظبي في 14 أكتوبر 2021م.

عن حكومة	**عن حكومة**
دولة الإمارات العربية المتحدة	**جمهورية السنغال**

TREATY
ON
THE EXTRADITION
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF SENEGAL

The Government of the United Arab Emirates and the Government of Republic of Senegal hereinafter referred to as the "**Parties**",

Desiring to promote an effective judicial cooperation between their two Countries with the intent of preventing crime on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and mutual benefit,

Considering that this purpose may be achieved by the conclusion of a bilateral treaty establishing a joint action in extradition matters,

HAVE AGREED as follows:

Article 1

Obligation to extradite

Each Party, in compliance with the provisions of this Treaty and upon request of the Requesting Party, undertakes to extradite to the other Party any person who is on its territory and is wanted by the Requesting Party for the purpose of carrying out criminal proceedings or executing a final custodial sentence or any other measure restrictive of personal liberty issued against such person.

Article 2

Extraditable offences

1. For the purposes of this Treaty, extradition shall be granted when:

   a. the request for extradition is made to carry out criminal proceedings and the offence is punishable, pursuant to the laws of both Parties, with a custodial sentence of at least one (1) year;

   b. the request for extradition is made for executing an enforceable custodial judgment or any other measure restricting personal liberty for an offence punishable pursuant to the laws of both Parties and, at the moment of submission of the request, the length of sentence or restriction still to be served is of at least six (6) months.

2. When determining whether, in compliance with paragraph 1 of this Article, an act constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, it shall not matter whether the laws in both Parties place the act within the same category of offence or describe the offence by the same terminology.

3. In respect of offences relevant to taxes and duties, customs duties and foreign exchange, extradition shall not be refused only on the ground that the laws of the Requested Party do not impose the same kind of taxes and duties or do not contain the same type of provisions in connection with taxes, duties, customs duties and foreign exchange as the laws of the Requesting Party.

4. Extradition shall be granted also if the offence for which it is requested was committed outside of the territory of the Requesting Party, provided that the laws of the Requested Party allow the prosecution of an offence of the same nature committed outside of its territory.

5. If the request for extradition concerns two or more offences, each of which constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, and provided that one of them fulfils the conditions provided for in paragraphs 1 and 2 of this Article, the Requested Party may grant extradition for all of those offences.

Article 3

Mandatory grounds for refusal

Extradition shall not be granted if:

a. the offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:
    1. For the State of the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;
    2. For the Republic of Senegal: assault against the President or the Head of Government or any members of their families;
    3. terrorist offences;
    4. any other offence not considered as a political offence under any international treaty, convention or agreement to which both Parties are parties;
b. the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing the person sought for reasons of race, sex, religion, social condition, nationality or political opinion, or that person's position in the criminal proceedings may be prejudiced for any of those reasons;
c. the offence for which extradition is requested could be punished by the Requesting Party with a punishment prohibited by the laws of the Requested Party;

d. when the offence for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death under the laws of the Requested Party, the Requested Party shall refuse to grant extradition unless capital punishment is not imposed on the requested person or, if imposed, the Requesting Party undertakes that it will not be enforced. If the Requesting Party accepts extradition under the conditions of this paragraph it shall comply with such conditions;

e. the Requested Party has substantial grounds for believing that the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment, to proceedings which do not ensure the respect of basic defence rights;

f. the judgment of the Requesting Party has been rendered *in absentia* and the convicted person has not had sufficient notice of the trial or he is not given the opportunity to arrange for his or her defense and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his/her presence;

g. in respect of the offence for which extradition is requested, the person sought has already been tried with a final judgment by the competent Authorities of the Requested Party;

h. the offence for which extradition is requested has become statute-barred and the penalty is extinguished as a result of the lapse of time according to the law of the Requesting Party or the Requested Party;

i. the offence for which extradition is requested constitutes solely a military offence under the laws of the Requested Party;

j. the Requested Party has granted political asylum to the person sought;

k. the Requested Party deems that granting extradition could jeopardize its sovereignty, security, public order or other essential interests of the Party or cause effects in contrast with the fundamental principles of its domestic law.

Article 4

Optional grounds for refusal

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

a) the offence for which extradition is requested is subject to the jurisdiction of the Requested Party in accordance with its domestic law and the person sought is being prosecuted or is going to be prosecuted by the competent Authorities of that Party for the same offence for which extradition is requested;

b) the Requested Party, while taking into consideration the seriousness of the offence and interests of the Requesting Party, considers that the extradition would not be compatible with humanitarian considerations in view of the age and health conditions.

Article 5

Extradition of Nationals

1. Each Party has the right to not extradite its nationals to the other Party, according to its domestic law.
2. If the extradition of national is refused, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 6

Central Authority

1. Central Authorities are:
   a) For the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.
   b) For the Republic of Senegal is the Ministry of Justice.
2. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

3. For the purpose of this Treaty the Central Authorities of the Parties shall communicate through diplomatic channels or directly in urgent circumstances.

Article 7

Submission of the request for extradition

1. Any request for extradition shall be made in writing, sent by the Central Authority of either Party to the Central Authority of the other Party through diplomatic channels, and shall include the following documents and information:
   a) name of the requesting authority;
   b) full name of the person sought for extradition, details of his/her citizenship, place of residence or location and description, if available, of his/her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;
   c) statement of the facts of the case, which is a ground for such request for extradition, specifying more exactly the time and place of the criminally punishable act and a legal statement describing the offence;
   d) a certified copy of the text or texts of any provisions of any law, which qualify committed acts as offences and contain information of any punishments prescribed for committing them;
   e) a certified copy of the text of any provisions of any law, relating to the applicable limitation period;
   f) a copy of a warrant of arrest issued by a competent authority of the Requesting Party in case of extradition request for prosecution;
   g) a copy of the judgment and a sentence enforcement order including the sentence imposed and the remainder of sentence to be served;
2. If the request for extradition is for executing a sentence rendered in absentia in the Requesting Party, the Requesting Party shall guarantee the right for retrial in accordance with applicable legislation.

3. Any documents for the purposes of this Treaty shall be drawn up in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by a translation into the language of the Requested Party or into the English language.
4. Any requests for extradition and all documents attached thereto, any documents furnished in response to such request, as well as translations thereof which are sealed by a competent or Central Authority of the sending Party, require no legalization or authentication in any other manner.

Article 8

Additional information

1. If the information provided by the Requesting Party in support of a request for extradition is not sufficient to enable the Requested Party to reach a decision under this Treaty, such latter Party may request that the necessary additional information be submitted within forty-five (45) days.
2. Failure to submit the additional information within the time limit indicated in paragraph 1 of this Article amounts to renouncing the request for extradition. However, the Requesting Party shall not be precluded from making a new request for extradition of the same person and for the same offence.

Article 9

Decision

1. The Requested Party shall decide on the request for extradition in compliance with the procedures provided for in its domestic law and shall inform promptly the Requesting Party of its decision.
2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

Article 10

Rule of speciality

1. The person extradited in compliance with this Treaty shall not be prosecuted, tried, detained for the purpose of executing a sentence in the Requesting Party, nor subjected to any other measure restricting personal liberty, for any offence committed before being surrendered and different from the one for which extradition is granted, unless:
   a) the person extradited, after having left the territory of the Requesting Party, voluntarily returns to it;
   b) the person extradited does not leave the territory of the Requesting Party within forty-five days (45) after having had the opportunity to do so. However, such period of time shall not include the time during which said person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond his/her control;
   c) the Requested Party, upon specific request by the Requesting Party, may authorize the prosecution of the person extradited or execution of a sentence against him/her for an offence different from that for which the request for extradition has been made, in compliance with the conditions and restrictions set by this Treaty. In this respect:
      1) the Requested Party may ask the Requesting Party to transmit the documents and information indicated in Article 7;
      2) while awaiting the decision on the request made, the person extradited may be kept in detention by the Requesting Party for a maximum of sixty (60) days after the transmission of the request, provided that this is authorised by the Requested Party.
2. Except as provided for in letter (c) of the paragraph above, the Requesting Party may adopt any measure necessary, under its laws, to interrupt the period of limitation.

3. When the legal classification of the offence charged is modified during the proceedings, the person extradited may be prosecuted and tried for the offence differently denominated, provided that extradition is permitted under this Treaty also for this new offence.

Article 11

Re-extradition to a Third Party

Except in the cases provided for in paragraph 1, letters a) and b) of Article 10, the Requesting Party cannot surrender to a third Party, without the consent of the Requested Party, the person that has been surrendered to it and is requested by the third Party for offences committed before such surrender. The Requested Party may ask for the submission of the documents and information indicated in Article 7.

Article 12

Provisional arrest

1. In case of urgency, the Requesting Party may ask for the provisional arrest of the person sought in view of presenting the request for extradition. The request for provisional arrest shall be made in writing through the Central Authorities designated pursuant to Article 6 of this Treaty, the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or other channels agreed upon by both Parties.
2. The request for provisional arrest shall contain the information indicated in Article 7, paragraph 1, of this Treaty and the indication of the intention to submit a formal request for extradition. The Requested Party may ask for additional information pursuant to Article 8.
3. Once the request for provisional arrest is received, the Requested Party shall take the measures necessary to ensure the custody of the person sought and shall inform promptly the Requesting Party of the outcome of its request.

4. Provisional arrest shall be terminated within a period of sixty (60) after the arrest of the person sought, the competent Authority of the Requested Party has not receive the formal request for extradition.
5. The termination of provisional arrest ineffective pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the extradition of the person sought if the Requested Party subsequently receives the formal request for extradition in compliance with the conditions and restrictions of this Treaty.

Article 13

Concurrent requests

If the Requested Party receives from the Requesting Party and from one or more third States a request for extradition of the same person, for the same offence or for different offences, the Requested Party, in determining to which State the person is to be extradited, shall consider all the relevant circumstances, in particular:

a) whether the requests were made pursuant to a treaty;
b) the seriousness of the different offences;
c) the time and place of commission of the offence;
d) the nationality and the usual place of residence of the person sought;
e) the respective dates of submission of the requests.

Article 14

Surrender of the person

1. If the Requested Party grants the extradition, the Parties shall agree promptly on the time, place and any other relevant matter relating to the surrender of the person sought. The Requesting Party shall also be informed of the length of the detention suffered for extradition purposes by the person sought.
2. The time limit for surrendering the person sought shall be thirty (30) days from the date on which the Requesting Party is informed that the extradition has been granted.

3. If, within the time limit indicated in paragraph 2 of this Article, the Requesting Party does not take over the person to be extradited, the Requested Party shall immediately release him from custody and may refuse a new request for extradition made by the Requesting Party for that person for the same offence, except as otherwise provided for in paragraph 4 of this Article.
4. If one of the Parties fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed time limit for reasons beyond its control, the Party concerned shall inform the other Party and they shall agree together upon a new date for surrender. The provisions indicated in paragraph 3 of this Article shall continue to apply.
5. When the person to be extradited escapes back to the Requested Party before the criminal proceedings are concluded or the sentence is served in the Requesting Party, that person may be extradited again upon a new request for extradition made by the Requesting Party for the same offence. The Requesting Party does not need to submit the documents provided for in Article 7 of this Treaty.
6. The time spent in custody, even under house-arrest, between the date of arrest and the date of surrender, shall be counted by the Requesting Party for the purposes of pre-trial custody within the criminal proceedings or of the sentence to be served in the cases provided for in Article 2, paragraph 1.

Article 15

Postponed surrender and temporary surrender

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the execution of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.

2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its domestic law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it to carry out of the ongoing criminal proceedings, agreeing together upon the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.
3. In addition to the case provided for in paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his/her life. To this end it is necessary that the Requested Party submit to the Requesting Party a detailed medical report made by one of its competent public health institutions.

Article 16

Simplified extradition procedure

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 7 of this Treaty. However, the Requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.
2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if made, with the assistance of a defence counsel, before a competent Authority of the Requested Party, who has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, of the right to avail itself of the protection conferred by the principle of speciality and of the irrevocability of such declaration.
3. The declaration shall be reported in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its being valid have been complied with.

Article 17

Surrender of items

1. Upon request of the Requesting Party, the Requested Party shall, in compliance with its domestic law, seize the items found on its territory and which the person sought has at his disposal and, when extradition is granted, shall surrender those items to the Requesting Party. For the purposes of this Article the following items are subject to seizure and subsequent surrender to the Requesting Party:
    a) the items used to commit the offence or any other item or instrumentality that may serve as evidence;
    b) the items that, deriving from the offence, have been found to at the disposal of the person sought or have been discovered later.
2. The surrender of any of the items indicated in paragraph 1 of this Article shall be made even when extradition, although already granted, cannot be effected due to the death, disappearance or escape of the person sought.
3. The Requested Party may, for the purpose of carrying out any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of the above-mentioned items until the conclusion of such proceedings or temporarily surrender them on condition that the Requesting Party undertakes to return them.
4. The surrender of the items indicated in this Article shall not prejudice any legitimate rights or interests over those items of the Requested Party or any third party. Where these rights or interests exist, the Requesting Party shall return free of charge to the Requested Party or third party the surrendered items, as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

Article 18

Transit

1. Each Party may authorise transit through its territory of a person surrendered to the other Party by a third State in compliance with the provisions of this Treaty, unless reasons of public interest prevent it .

2. The Party requesting the transit shall submit to the State of transit, through the Central Authorities, or in particularly urgent cases through the International Criminal Police Organization (INTERPOL), a request containing the personal details of the person in transit and a concise statement of the facts of the case. The request for transit shall be accompanied by a copy of the document granting the extradition.
3. The State of transit shall hold in custody the person in transit while said person is on its territory.
4. No authorisation for transit shall be required when air transportation is used and no landing is scheduled on the territory of the State of transit. If an unscheduled landing occurs in the territory of the aforementioned State, the Party requesting transit shall immediately inform the State of transit and the latter shall hold the person to be transported for a maximum of 48 hours awaiting to receive the request for transit provided for in paragraph 2 of this Article.

Article 19

Expenses

1. The Requested Party shall take all the necessary measures relevant to the procedure originated by the request for extradition and bear the relevant expenses.
2. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 17.
3. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult with a view to deciding how those expenses will be met.
4. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the

Requesting Party, as well as the expenses of the transit indicated in Article 18.

Article 20

Subsequent information

The Requesting Party, upon request by the Requested Party, shall provide promptly to the Requested Party information on the proceedings or execution of the sentence imposed on the person extradited or information on the extradition of said person to a third Party.

Article 21

Compatibility with other treaties

This Treaty shall not prevent the Parties from cooperating with one another on extradition in compliance with other treaties which both Parties have adhered to.

Article 22

Confidentiality

1. The Parties agree to keep the documents confidential and any information used in the extradition procedure, as well as any other information relevant to that extradition and acquired after the surrender of the person extradited.
2. Both Parties undertake to respect and maintain the confidentiality or secrecy of the documents or information received from or given to the other Party when there is an explicit request to do so by the Party concerned.

Article 23

Settlement of disputes

Any dispute arising from the interpretation or application of this Treaty shall be settled by consultation through diplomatic channels.

Article 24

Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty shall enter into force thirty (30) day after the date of receipt of the last written notice from the parties through diplomatic channels of completion of all internal procedures as required as its commencement according to applicable laws thereof.
2. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.
3. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Treaty until conclusion thereof.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty in two original texts, in the Arabic, French and English languages, all texts being equally authentic. If there is any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at Abu Dhabi on October 14, 2021.

FOR **THE GOVERNMENT OF THE** **UNITED ARAB EMIRATES**	**FOR** **THE GOVERNMENT** **REPUBLIC OF SENEGAL**

CONVENTION
EN MATIÈRE
D'EXTRADITION
ENTRE
LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DES ÉMIRATS ARABES UNIS
ET
LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DU SÉNÉGAL

Le Gouvernement de l'État des Émirats Arabes Unis et le Gouvernement de la République du Sénégal, ci-après dénommés les « **Parties** »,

Désireuses de promouvoir une coopération efficace entre les deux Pays en vue de la répression de la criminalité dans le respect réciproque de la souveraineté, de l'égalité et de l'avantage mutuel,

Considérant que cet objectif peut être atteint par la conclusion d'un accord bilatéral établissant une action commune en matière d'extradition,

SONT CONVENUS de ce qui suit :

Article Premier.- Obligation d'extrader

Les Parties s'engagent, conformément aux dispositions de la présente Convention et sur demande de la Partie requérante, à se livrer réciproquement toute personne présente sur leur territoire et recherchée par la Partie requérante, aux fins de poursuites pénales ou d'exécution d'une peine d'emprisonnement ou de toute autre mesure restrictive de liberté personnelle prononcée contre cette personne.

Article 2.- Infractions donnant lieu à extradition

1. Aux fins de la présente Convention, l'extradition est accordée lorsque :
   a. la demande d'extradition est faite aux fins de poursuites pénales et si le fait dont elle est l'objet est, conformément aux lois des deux Parties, passible d'une peine d'emprisonnement d'au moins (1) un an;
   b. la demande d'extradition est formulée aux fins de l'exécution d'une condamnation définitive à une peine d'emprisonnement ou d'une autre mesure restrictive de liberté pour des infractions punissables en vertu des lois des deux Parties, et dont la durée de la peine ou de la mesure restrictive de liberté, restant à purger est, au moment de la demande, d'au moins six (6) mois.
2. Pour établir si, conformément aux dispositions du paragraphe 1 du présent Article, un fait constitue une infraction conformément aux lois des deux Parties,

il importe peu que les législations des Parties classent ou non les faits dans la même catégorie d'infractions ou leur donnent ou non une qualification identique.

3. Concernant les infractions en matière d'impôts et de taxes, de douane et de change, l'extradition ne pourra être refusée au seul motif que la législation de la Partie requise n'impose pas le même type d'impôts et de taxes, ou ne contient pas le même type de règlementation en matière d'impôts, de taxes, de douane et de change que la législation de la Partie requérante.
4. L'extradition est également accordée lorsque l'infraction pour laquelle elle est demandée a été commise hors du territoire de la Partie requérante, à condition que la législation de la Partie requise permette la poursuite d'une infraction de la même nature commise hors de son territoire.
5. Si la demande d'extradition vise plusieurs infractions distinctes, punies chacune par la législation des deux Parties et dont l'une au moins remplit les conditions prévues aux paragraphes 1 et 2 du présent article, la Partie requise peut accorder l'extradition pour l'ensemble de ces infractions.

Article 3.- Motifs impératifs de Refus

L'extradition est refusée si :

a. l'infraction pour laquelle elle est demandée constitue une infraction à caractère politique.

   Aux fins de la présente Convention, ne sont pas considérées comme des infractions politiques :

   1. Pour l'État des Émirats Arabes Unis : une attaque contre le Chef de l'État ou du Gouvernement, de leurs adjoints, d'un membre de leurs familles, d'un membre du Conseil Suprême ou d'un membre de leur famille ;
   2. Pour la République du Sénégal : une attaque contre le Chef de l'État ou du Gouvernement ou un membre de leur famille ;
   3. les infractions de terrorisme; et
   4. toute autre infraction exclue de la catégorie des infractions politiques en vertu d'un Traité, d'une Convention ou d'un Accord international quelconque auxquels les deux Parties sont parties;

b. la Partie requise a des raisons sérieuses de croire que la demande d'extradition a été présentée aux fins de poursuivre ou de punir la personne réclamée pour des considérations de race, de sexe, de religion, de condition sociale, de nationalité ou d'opinions politiques ou encore que la situation de cette personne dans une procédure pénale pourrait être aggravée pour l'une de ces raisons;
c. l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée pourrait être punie par la Partie requérante d'une peine interdite en vertu de la législation de la Partie requise;
d. l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée, est passible de la peine de mort en vertu de la législation de la Partie requérante et ne l'est pas dans la législation de la Partie requise, la Partie requise refuse d'accorder l'extradition, à moins que la peine capitale ne soit pas requise contre l'individu réclamé ou, dans le cas contraire, que la Partie requérante s'engage à ne pas l'exécuter. Si

la Partie requérante accepte l'extradition moyennant le respect des conditions énoncées dans ce paragraphe, elle se conformera à ces conditions;

e. la Partie requise a des raisons sérieuses d'estimer que, dans la Partie requérante, la personne réclamée a été soumise ou sera soumise à un traitement cruel, inhumain, dégradant ou à une procédure qui ne garantit pas le respect des droits minimaux de la défense ;
f. le jugement de condamnation de la personne réclamée a été rendue par défaut dans la Partie requérante alors que la personne condamnée n'a pas été informée suffisamment à l'avance du procès, ou que la possibilité de prendre des dispositions pour assurer sa défense ne lui a pas été donnée, et qu'elle n'a pas pu ou ne pourra pas faire rejuger l'affaire en sa présence;
g. un jugement définitif a été rendu par les autorités compétentes de la Partie requise pour les faits à raison desquels l'extradition de la personne est demandée ;
h. l'action publique ou la peine motivant la demande d'extradition est prescrite selon la législation de l'une des Parties ;
i. l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée constitue exclusivement une infraction militaire selon la législation de la partie requise ;
j. la Partie requise a accordé l'asile politique à la personne réclamée ;
k. la Partie requise estime que l'octroi de l'extradition peut compromettre sa souveraineté, sa sécurité, son ordre public ou d'autres intérêts essentiels de l'État ou bien comporter des conséquences contraires aux principes fondamentaux de sa propre législation;

Article 4.- Motifs facultatifs de refus

L'extradition peut être refusée dans l'une des circonstances suivantes :

a) l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée relève de la compétence de la Partie requise conformément à sa législation nationale et que la personne réclamée fait ou fera l'objet de poursuites pénales engagées par les Autorités compétentes de cette Partie pour la même infraction à raison de laquelle l'extradition est demandée;
b) la Partie requise, tout en tenant compte de la gravité de l'infraction et des intérêts de la Partie requérante, estime que l'extradition ne serait pas compatible avec des considérations humanitaires en raison de l'âge ou de l'état de santé de la personne réclamée.

Article 5.- Extradition des nationaux

1. Chacune des Parties se réserve le droit de refuser l'extradition de ses nationaux vers l'autre Partie, conformément à sa législation interne.
2. En cas de refus de l'extradition fondé sur ce motif et à la demande de la Partie requérante, la Partie requise soumet l'affaire à ses Autorités compétentes en vue d'engager des poursuites pénales conformément à la législation interne. A cet effet, la Partie requérante fournit à la Partie requise les documents et éléments de preuve relatifs à l'affaire en sa possession. La Partie requérante est informée, à sa demande, de toute suite réservée à l'affaire.

Article 6.- Autorités centrales

1. Les Autorités centrales désignées par les Parties sont :
   a) Pour les Émirats Arabes Unis, le Ministère de la Justice.
   b) Pour la République du Sénégal, le Ministère de la Justice.
2. Les Parties s'informent mutuellement, par écrit et par la voie diplomatique, de tout changement intervenu dans la désignation de leur Autorité centrale.
3. Aux fins de la présente Convention, les Autorités centrales désignées par les Parties communiquent par la voie diplomatique ou directement entre elles en cas d'urgence.

Article 7.- Présentation de la demande d'extradition

1. La demande d'extradition est formulée par écrit et transmise par l'Autorité centrale de la Partie requérante à celle de la Partie requise, par la voie diplomatique. Elle doit contenir les documents et informations suivants :
   a) l'indication de l'Autorité requérante;
   b) le nom complet, la nationalité, le domicile ou le lieu de résidence de la personne réclamée, ainsi que, s'ils sont disponibles, son signalement, ses photographies et ses empreintes digitales et tout autre renseignement permettant de l'identifier ou de la localiser ;
   c) un exposé des faits qui constituent l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée, contenant l'indication de la date et du lieu de leur perpétration ainsi que leur qualification légale;
   d) une copie certifiée conforme du ou des textes dispositions légales, qualifiant les faits commis d'infraction et indiquant les peines prévues;
   e) une copie certifiée conforme des règles se rapportant au délai de prescription applicable;
   f) une copie d'un mandat d'arrêt délivré par une autorité compétente de la Partie requérante en cas de demande d'extradition aux fins de poursuites;
   g) une copie du jugement et une ordonnance d'exécution de la peine, y compris la peine infligée et le restant de la peine à purger;
2. Si la demande d'extradition vise l'exécution d'une peine prononcée par défaut dans la Partie requérante, cette dernière garantit le droit de la personne réclamée à un nouveau procès conformément à la législation applicable.
3. Aux fins de la présente Convention, tous les documents sont établis dans la langue de la Partie requérante et accompagnés d'une traduction dans la langue de la Partie requise ou en anglais.
4. Les demandes d'extradition, les pièces à l'appui ainsi que tous les documents fournis en réponse à ces demandes et leurs traductions, revêtus de la signature et du sceau d'une autorité ayant qualité à les délivrer ou de l'Autorité centrale de la Partie expéditrice, sont dispensés de toute formalité de légalisation ou d'authentification.

Article 8.- Complément d'informations

1. Si les informations fournies par la Partie requérante à l'appui d'une demande d'extradition ne sont pas suffisantes pour permettre à la Partie requise de prendre une décision en vertu de la présente Convention, cette dernière peut demander que les informations complémentaires nécessaires lui soient communiquées dans un délai de quarante-cinq (45) jours.
2. Le non-respect du délai spécifié au paragraphe 1 du présent article équivaut à une renonciation à la demande d'extradition. Toutefois, cette circonstance n'empêche pas la Partie requérante de présenter une nouvelle demande d'extradition de la même personne et pour les mêmes faits.

Article 9.- Décision

1. La Partie requise statue sur la demande d'extradition conformément aux procédures prévues par sa législation interne et communique dans les meilleurs délais à la Partie requérante sa décision.
2. Si la Partie requise refuse en tout ou partie la demande d'extradition, elle informe par écrit la Partie requérante des motifs de ce refus.

Article 10.- Règles de la spécialité

1. La personne qui a été extradée, conformément aux dispositions de la présente Convention, ne peut être, ni détenue, ni jugée, ni condamnée, ni punie, ni soumise à aucune restriction de sa liberté sur le territoire de la partie requérante pour une infraction quelconque antérieure à la remise, autre que celle ayant motivé l'extradition, sauf dans les cas suivants :
   a) la personne extradée, après avoir quitté le territoire de la Partie requérante, y retourne volontairement;
   b) Lorsqu'ayant la liberté de le faire, la personne extradée n'a pas quitté, dans les quarante-cinq (45) jours qui suivent son élargissement définitif, le territoire de la Partie requérante. Toutefois, ce délai ne comprend pas la période durant laquelle ladite personne ne quitte pas le territoire de la Partie requérante pour des raisons indépendantes de sa volonté ;
   c) la Partie requise, à la demande expresse de la Partie requérante, peut accepter de faire poursuivre la personne extradée ou exécuter une peine prononcée à son encontre à raison d'un fait autre que l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée, conformément aux conditions et restrictions fixées par la présente Convention. À cet égard :
      1) la Partie requise peut demander à la Partie requérante de lui transmettre les documents et informations visés à l'article 7;
      2) en attendant la suite accordée à la demande, la personne extradée peut être maintenue en détention par la Partie requérante pendant une période d'au plus soixante (60) jours après la transmission de la demande, à condition que cela soit autorisé par la Partie requise.
2. Sous réserve des dispositions de l'alinéa (c) du paragraphe ci-dessus, la Partie requérante peut adopter toute mesure nécessaire, en vertu de ses lois, pour interrompre le délai de prescription.

3. Si, au cours de la procédure, l'infraction a été requalifiée, la personne extradée peut être poursuivie et jugée pour cette nouvelle qualification, à condition que cette nouvelle qualification donne lieu à extradition aux termes de la présente Convention.

Article 11.- Réextradition vers un État tiers

Sauf dans les cas prévus au paragraphe 1, alinéas a) et b) de l'article 10, la Partie requérante ne peut remettre à un État tiers, sans l'accord de la Partie requise, la personne qui lui a été remise et qui est réclamée par un État tiers pour des faits commis avant ladite remise. La Partie requise peut demander à la Partie requérante de lui transmettre les documents et informations visés à l'article 7.

Article 12.- Arrestation provisoire

1. En cas d'urgence, la Partie requérante peut demander l'arrestation provisoire de la personne réclamée dans l'attente de la transmission de la demande d'extradition. La demande d'arrestation provisoire est transmise par les Autorités centrales visées à l'article 6 de la présente Convention, par l'entremise de l'Organisation Internationale de Police Criminelle (OIPC Interpol), ou par toute autre voie convenue entre les Parties.
2. La demande doit contenir les informations mentionnées à l'article 7, paragraphe 1 de la présente Convention et faire part de l'intention formelle de présenter une demande d'extradition. La Partie requise peut demander un complément d'information en application de l'article 8.
3. Dès réception de la demande d'arrestation provisoire, la Partie requise prend les mesures nécessaires pour assurer la garde de la personne réclamée et informe sans délai la Partie requérante de la suite réservée à sa demande.
4. Il pourra être mis fin à l'arrestation provisoire si, dans un délai de soixante (60) jours après l'arrestation provisoire, la Partie requise n'a pas été saisie d'une demande officielle d'extradition.
5. La mise en liberté en application du paragraphe 4 du présent article ne s'oppose pas à l'extradition de la personne si la demande d'extradition est reçue ultérieurement par la Partie requise, conformément aux dispositions de la présente Convention.

Article 13.- Pluralités de demandes

Si l'extradition d'une personne est demandée concurremment par la Partie requérantes et plusieurs autres États, soit pour les mêmes infractions, soit pour des infractions différentes, la Partie requise détermine l'État vers lequel la personne sera extradée, en tenant compte de toutes les circonstances, et en particulier :

a) si les requêtes font présentées en application d'une Convention ;
b) la gravité des faits;
c) la date et le lieu de perpétration des faits;
d) la nationalité et le lieu de résidence habituelle de la personne réclamée ;
e) les dates d'arrivée des demandes.

Article 14.- Remise de la personne

1. Si l'extradition est accordée, la date et le lieu de la remise de la personne réclamée, ainsi que toute autre question pertinente, sont fixés d'un commun accord entre les Parties. La Partie requérante est également informée de la durée de la détention aux fins d'extradition dont a fait l'objet la personne réclamée dans la Partie requise.
2. La Partie requérante doit recevoir la personne à extrader par ses agents, dans un délai de 30 jours à compter de la date de la notification de la décision accordant l'extradition.
3. Si, à l'expiration du délai visé au paragraphe 2 du présent article, la Partie requérante ne reçoit pas la personne à extrader, cette dernière est mise en liberté par la Partie requise qui peut refuser l'extradition pour la même infraction, sous réserve des dispositions du paragraphe 4 du présent article.
4. Toutefois, dans le cas de circonstances exceptionnelles empêchant la remise ou la réception de la personne à extrader, la Partie intéressée en informe l'autre Partie et les deux Parties conviennent d'une nouvelle date de remise. Les dispositions du paragraphe 3 du présent article sont applicables à la nouvelle situation.
5. Si la personne extradée s'évade, et revient dans le territoire de la Partie requise, avant la clôture des poursuites engagées à son encontre ou avant l'expiration de sa peine, elle peut être réextradée sur présentation par la Partie requérante d'une nouvelle demande d'extradition pour les mêmes faits. La Partie requérante n'a pas besoin de transmettre à nouveau les pièces à l'appui visées à l'article 7 de la présente Convention.
6. Le temps passé en détention, même en résidence surveillée, entre la date de l'arrestation et celle de la remise, est compté par la Partie requérante aux fins de la détention provisoire dans le cadre de la procédure pénale engagée ou de la peine à purger dans les cas visés à l'article 2, paragraphe 1.

Article 15.- Remise ajournée et remise temporaire

1. Si la personne réclamée est poursuivie ou purge une peine dans la Partie requise pour une infraction autre que celle pour laquelle l'extradition est demandée, la Partie requise peut, après avoir décidé d'accorder l'extradition, ajourner la remise jusqu'à la clôture des procédures engagées ou la fin de l'exécution de la peine. Dans ce cas, la Partie requise en informe la Partie requérante.
2. Cependant, à la demande de la Partie requérante, la Partie requise peut, conformément à sa législation nationale, remettre provisoirement la personne réclamée à la Partie requérante afin de lui permettre de mener à bien la procédure pénale en cours. Les Parties peuvent convenir du moment et des modalités d'une telle remise temporaire. La personne ainsi remise est maintenue en détention pendant son séjour sur le territoire de la Partie requérante et est renvoyée à la Partie requise dans les délais convenus. Le temps passé en détention est pris en compte dans le calcul de la peine à purger dans la Partie requise.
3. Outre le cas prévu au paragraphe 1 du présent article, la remise peut être différée lorsque le transfert, en raison de l'état de santé de la personne

réclamée, peut mettre sa vie en danger. À cette fin, la Partie requise soumet à la Partie requérante un rapport médical détaillé établi par l'une de ses institutions de santé publique compétentes.

Article 16.- Procédure d'extradition simplifiée

1. Lorsque la personne dont l'extradition est demandée y consent, l'extradition peut être accordée sur la base de la seule demande d'arrestation provisoire sans nécessité de présenter la documentation visée à l'article 7 de la présente Convention. Toutefois, la Partie requise peut demander les renseignements supplémentaires qu'elle estime nécessaires pour accorder l'extradition.
2. La déclaration de consentement de la personne réclamée est valable si elle est faite avec l'assistance d'un conseil, devant une autorité compétente de la Partie requise, qui a l'obligation d'informer la personne réclamée du droit de se prévaloir d'une procédure formelle d'extradition, du droit de bénéficier de la protection conférée par le principe de spécialité et de l'irrévocabilité d'une telle déclaration.
3. La déclaration doit être consignée dans un procès-verbal dans lequel il est reconnu que les conditions de sa validité ont été remplies.

Article 17.- Saisie et remise des objets

1. Quand il est donné suite à l'extradition, la Partie requise peut, conformément à sa législation saisir tous les biens ou objets se trouvant sur son territoire et en la possession de la personne réclamée, et les remettre à la Partie requérante sur sa demande. Aux fins du présent article, les biens suivants sont susceptibles de saisie et de remise éventuelle à la Partie requérante :
   a) les objets utilisés pour la commission de l'infraction et tout autre objet ou instrument pouvant servir d'éléments de preuve;
   b) les biens qui, provenant de l'infraction, ont été trouvés en la possession de la personne réclamée ou découverts plus tard.
2. La remise des biens mentionnés au paragraphe 1 du présent article peut être effectuée même si l'extradition, déjà accordée, ne peut s'accomplir par suite de l'évasion, de la disparition ou de la mort de la personne réclamée.
3. La Partie requise peut, pour mener à bien toute autre procédure pénale en cours, reporter la remise des objets susmentionnés jusqu'à la conclusion de celle-ci ou les remettre temporairement à la condition que la Partie requérante s'engage à les restituer.
4. La remise des objets mentionnés dans le présent article est sans préjudice des droits ou intérêts légitimes de la Partie requise ou des tiers. Si de tels droits ou intérêts sont établis, les objets remis doivent être restitués à la Partie requise ou au tiers concerné le plus tôt possible au frais de la Partie requérante, à l'issue des poursuites exercées dans la Partie requérante.

Article 18.- Transit

1. Chacune des Parties peut autoriser le transit par son territoire d'une personne remise à l'autre Partie par un État tiers conformément aux dispositions de la présente Convention, à moins que des raisons d'intérêt public ne s'y opposent.

2. La Partie qui sollicite le transit soumet à l'État de transit, par l'intermédiaire des autorités centrales ou, dans les cas particulièrement urgents, par l'intermédiaire de l'Organisation internationale de police criminelle (INTERPOL), une demande contenant les données d'identification de la personne en transit, ainsi qu'un exposé concis des faits de l'affaire. La demande de transit est accompagnée d'une copie de l'acte accordant l'extradition.
3. L'État de transit garde en détention la personne en transit pendant que celle-ci se trouve sur son territoire.
4. Aucune demande d'autorisation de transit n'est requise lorsque le transport s'effectue par air et qu'aucun atterrissage n'est prévu sur le territoire de l'autre Partie. En cas d'atterrissage imprévu sur le territoire de ce dernier, la Partie sollicitant le transit en informe sans délai l'État de transit et ce dernier peut détenir la personne transportée pendant quarante-huit (48) heures au maximum, en attendant de recevoir la demande de transit qui doit être faite conformément aux dispositions du paragraphe 2 du présent article.

Article 19.- Frais

1. La Partie requise prend toutes les mesures nécessaires se rapportant à la procédure découlant de la demande d'extradition et supporte les frais y afférents.
2. La Partie requise prend en charge les frais encourus sur son territoire, en ce qui concerne l'arrestation et le maintien en détention de la personne réclamée jusqu'à sa remise à la Partie requérante, ainsi que ceux liés à la saisie et à la conservation des objets visés à l'article 17.
3. S'il apparait que des dépenses exceptionnelles sont nécessaires pour donner suite à une demande d'extradition, les Parties se consultent en vue de décider des modalités de prise en charge desdites dépenses.
4. La Partie requérante supporte les frais de transport de la personne extradée et des objets saisis, ainsi que les frais liés au transit visés à l'article 18.

Article 20.- Informations ultérieures

La Partie requérante, à la demande de la Partie requise, fournit sans délai à cette dernière des informations sur la procédure ou l'exécution de la peine infligée à la personne extradée ou des informations sur son extradition à un État tiers.

Article 21.- Compatibilité avec d'autres accords et conventions

La présente Convention n'empêche pas les Parties de coopérer en matière d'extradition, conformément aux autres accords et conventions auxquels elles sont parties.

Article 22.- Confidentialité

1. Les Parties conviennent de garder confidentiels les documents et informations utilisés dans le cadre des procédures d'extradition, ainsi que toutes autres informations y relatives et acquises après la remise de la personne extradée.

2. Chacune des Parties s'engage à respecter et à maintenir la confidentialité des documents ou informations reçus de l'autre Partie ou communiqués par celle-ci, en cas de demande expresse de la Partie concernée en ce sens.

Article 23.- Règlement des différends

Tout différend résultant de l'interprétation ou de l'application de la présente Convention est réglé par voie de consultation par la voie diplomatique.

Article 24.- Ratification, entrée en vigueur, amendement et dénonciation

1. La présente Convention entre en vigueur trente (30) jours après la date de réception de la dernière des notifications écrites par lesquelles les Parties s'informent mutuellement, par la voie diplomatique, de l'accomplissement de toutes les procédures internes requises pour son entrée en vigueur, conformément à leur législation.
2. Les Parties peuvent s'accorder en vue d'apporter des amendements à la présente Convention, lesquels entrent en vigueur suivant la procédure définie au présent article.
3. Chacune des Parties peut dénoncer la présente Convention, à tout moment, en adressant une notification écrite à l'autre Partie à cet effet. Toute dénonciation prend effet six (06) mois après la date de réception de ladite notification. Toutefois, les procédures déjà engagées avant la notification continuent d'être régies par les dispositions de la présente Convention jusqu'à leur conclusion.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention, en deux exemplaires originaux, en langues arabe, anglaise et française, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

FAIT à Abu Dhabi le 14 octobre 2021.

POUR LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DES ÉMIRATS ARABES UNIS	**POUR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DU SÉNÉGAL**